

وإذ تشدد أيضا على أن حكومات البلدان النامية تضطلع بالمسؤولية الأولى عن تحديد وتنفيذ السياسات الملائمة لتنمية الموارد البشرية،

وإذ تدرك الدور الحيوي الذي يؤديه التعاون بين الجنوب والجنوب وبين الشمال والجنوب في دعم الجهود الوطنية في مجال تنمية الموارد البشرية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف،

وإذ تؤكد الحاجة إلى تحقيق التنسيق والتكامل فيما بين الهيئات والمنظمات التي تضمها منظومة الأمم المتحدة في مجال مساعدة البلدان النامية على تعزيز تنمية مواردها البشرية، ولا سيما الموارد البشرية الأكثر ضعفا، وضرورة أن تواصل الأمم المتحدة منح الأولوية لتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية،

وإذ تدرك الأهمية التي يحظى بها العنصر البشري في التنمية في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٣٠)،

وإذ تدرك أيضا أهمية منهج العمل الذي اعتمده مؤخرا المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة^(٣١) المعقود في بيجين في الفترة من ٤ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية^(٣٢)؛

٢ - تشدد على أنه ينبغي، في تنمية الموارد البشرية، اتباع نهج شامل محكم الإعداد ومتكامل يتضمن كأحد عناصره الأساسية منظور الجنسين ويراعي احتياجات كل البشر، ويضم المجالات الحيوية من قبيل السكان والصحة، والتغذية، والمياه، والمرافق الصحية، والإسكان، والاتصالات، والتعليم والتدريب، والعلم والتكنولوجيا، فضلا عن مراعاة الحاجة إلى توفير مزيد من فرص العمل في إطار بيئة تكفل فرص الحرية السياسية والمشاركة الشعبية، واحترام حقوق الإنسان، والعدل والإنصاف، وهي جميعا أمور أساسية لتعزيز القدرة البشرية على مواجهة تحديات التنمية؛

٣ - تشجع جميع البلدان على منح أولوية، لا سيما في ميزانياتها الوطنية، لتنمية الموارد البشرية في سياق اعتماد السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛

٤ - تشدد على ضرورة ضمان مشاركة المرأة بصورة كاملة في وضع وتنفيذ السياسات الوطنية الرامية إلى تعزيز تنمية الموارد البشرية؛

١٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية الخمسين تقريرا عن التدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٩٦

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

١٠٥/٥٠ - تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قراراتها ٢٠٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٤٣/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٩١/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، فضلا عن قراراتها د-١٨ - ٢/٨٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠ و ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠،

وإذ تؤكد من جديد أن البشر هم محور جميع الأنشطة المتصلة بالتنمية، وأن تنمية الموارد البشرية هي وسيلة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تدرك أن تنمية الموارد البشرية ينبغي أن تسهم في التنمية البشرية الشاملة التي توسع مجالات الاختيار المتاحة للبشر في تطوير حياتهم وتحقيق طموحاتهم، وأن هناك حاجة لإدماج تنمية الموارد البشرية في الاستراتيجيات الشاملة للتنمية البشرية التي تتضمن كأحد عناصرها الرئيسية منظور الجنسين، مع مراعاة احتياجات جميع البشر، وبخاصة احتياجات المرأة،

وإذ تؤكد الحاجة إلى وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة ومواتية تعزز التنمية البشرية في البلدان النامية وتشجع النمو الاقتصادي والتنمية،

وإذ تدرك أيضا أنه رغم أن القصد من برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي هو تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، فقد يكون لبعض عناصر هذه البرامج أثر ضار على تنمية الموارد البشرية، كما تدرك أن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير للتخفيف من تلك الآثار السلبية لدى وضع وتنفيذ هذه البرامج،

وإذ تشدد على ضرورة توفير الموارد الكافية لتدعيم قدرة حكومات البلدان النامية على تعزيز تنمية الموارد البشرية، سعيا إلى تنفيذ برامجها وخططها واستراتيجياتها الوطنية من أجل التنمية،

١٣ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يواصل رصد الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال تنمية الموارد البشرية، وأن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثانية والخمسين، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، شاملاً الإجراءات الأخرى التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية وتعزيز التنسيق فيما بين الوكالات؛

١٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والخمسين بنداً فرعياً بعنوان "تنمية الموارد البشرية" في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي".

الجلسة العامة ٩٦

٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥

١٠٦/٥٠ - الأعمال التجارية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها ٤٨/١٨٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن السياسات والأنشطة المتصلة بمباشرة الأعمال الحرة والتحول إلى القطاع الخاص وإلغاء الاحتكار والتحرر من القيود الإدارية^(٧٧)،

وإذ تحيط علماً أيضاً بالفصل السادس من "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥"^(٧٨)،

وإذ تحيط علماً كذلك بتقرير اللجنة المعنية بوضع اتفاق دولي بشأن المدفوعات غير المشروعة عن دورتيها الأولى والثانية^(٧٩)، وتقرير اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية بشأن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل مواجهة قضية الممارسات الفاسدة^(٨٠)، والأعمال المضطلع بها في المحافل الدولية الأخرى بشأن قضية الممارسات الفاسدة هذه،

وإذ تتطلع إلى استعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتقرير اجتماع الخبراء الثاني عشر بشأن برنامج الأمم المتحدة في ميدان الإدارة العامة والمالية العامة،

وإذ تدرك الحاجة إلى زيادة إشراك القطاع الخاص في تقديم خدمات الهياكل الأساسية، وذلك بطرق من بينها

٥ - تطلب إلى المجتمع الدولي دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية وذلك بإعطاء أولوية أكبر للموارد المخصصة لتلك الأنشطة؛

٦ - تطلب إلى الأجهزة والمؤسسات والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة أن تكفل تنسيق الأنشطة الداعمة للعمل الوطني والإقليمي في مجال تنمية الموارد البشرية؛

٧ - تؤكد ضرورة أن تتضمن برامج التكيف الهيكلي أهداف التنمية الاجتماعية، لا سيما القضاء على الفقر، والعمل على تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتعزيز الاندماج الاجتماعي؛

٨ - تؤكد أيضاً أن على الحكومات والمؤسسات المختصة أن تكفل، حيثما يقتضي الأمر، توفير شبكة كافية للأمان الاجتماعي في إطار برامج التكيف الهيكلي، وأن تضع سياسات ترمي إلى تخفيف وطأة الآثار السلبية لهذه البرامج وتحسين أثرها الإيجابي، مع مراعاة أن شبكات الأمان الاجتماعي المرتبطة بإعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي قصيرة الأمد بطبيعتها وينبغي اعتبارها استراتيجيات تكميلية؛

٩ - تنوّه بالإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة حتى الآن في إطار الأنشطة التنفيذية في مجال تنمية الموارد البشرية، وتحت على اتخاذ مزيد من الإجراءات وفقاً لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية؛

١٠ - تلاحظ مع القلق البالغ الاتجاه المزعج إلى خفض الحجم الكلي للمساعدة الإنمائية، مما يؤثر على مستوى الموارد المخصصة لتنمية الموارد البشرية، وتؤكد أن الالتزام بتمويل تنمية الموارد البشرية يكتسي أهمية حاسمة في الإسهام في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة التي يكون محورها البشر؛

١١ - تدعو إلى اتخاذ إجراءات متابعة على النحو الموصى به في برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومنهاج العمل المعتمد في بيجين ضمناً لتعزيز تنمية الموارد البشرية؛

١٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يضع في الاعتبار نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) المقبل في سياق تنمية الموارد البشرية؛